التوزيعُ المتلازمُ للبنية الصَّرفِيَّة
(قراءة في الموروث الأندلسي)

The inherent distribution of the morphological structure
(Reading in the Andalusian heritage)

ا.د. عادل نذير بيري **جعفر كاظم عبد**

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

.Dr. Adel Nazir Berry

.Mr. Ja’afer kadhim abed

كلمات مفتاحية: الأندلس / التوزيع المتلازم / الممنوع من الصرف / المخصِّص.

ملخص البحث

عرجَ هذا البحثُ إلى قضية مهمة من قضايا النحو العربي ألا وهي التوزيع المتلازم الذي يعدّ واحدا من أنواع التوزيع اذ يهتمّ بتوزيع الوحدات بشكل متلازم ، ولاسيما الوحدات أو اللواصق المقيدة التي تؤثّر في توجيه البنية الصرفية ومنها لاصقة المصوّت القصير (الجر) التي لا توزَّع إلاّ في نهاية البنية ، ولا تدخل إلاّ على الاسم من دون الفعل ؛ لخفّته ، لكنَّها تستبدل مع الفتحة ريثما ثقل الاسم ؛ لشبهه بالفعل ، وهذه علة عمل عليها جلّ القدماء ، ولا سيما الأوائل ، أمّا الأندلسيون فلا يرون أنَّ هذا تعليل مطرد ؛ لأنَّه راجع إلى المتكلم الذي يوجّه هذه الحركات باختياره ؛ فهو يعدل عنها إلى الفتحة منعًا من حدوث اللبس مع الاسم المضاف ، وهذا ما تنظر إليه التوزيعية على أنه استبدال بين المصوتات القصيرة ومنها لاحقة التنوين توزّع في لام البنية ، ولا فرق بينه وبين النون الأصل من حيث الصفة والمخرج ، وهذا ما أثبته التوزيع ، غير أنَّها طارئة جيء بها لغلق المقطع الصوتي امّا بقية الزوائد التي تلحق المنادى فقد برّرها الأندلسيون بوسيلة التعويض ، ويراها المحدثون وسيلةً للتخلص من الكراهية الصوتية. وعلى الله قصد السبيل

Abstract

This research has dealt with an important issue of Arabic grammar، which is the inherent distribution، which is concerned with the distribution of units in conjunction، especially the restricted units or adhesives that affect the orientation of the morphological structure، including short adhesive tape (traction) is distributed only at the end. Structure، and enter only on the name without the verb; for lightness، but it is replaced with the fatha until the weight of the name; These diacritical marks are his choice; Amend them to the aperture to prevent confusion with the name added، and this is seen distributive as a substitution between short votes، including suffix Alnnoy distributed in Lam structure، and there is no difference between him and the original N in terms of quality and output، and this is proven distribution، but it is emergency The rest of the appendages inflicted by the caller were justified by the Andalusians as a means of compensation.
God is intended.

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الأمين ، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين .

أمَّا بعدُ ...

يحاول هذا البحث التوغل في الدراسات الحديثة ، ومن ثمَّ يسلّط الضوء على التراث العربي ، وذلك من خلال آلية التحليل بالتوزيع ، ذلك المنهج الذي ابتدعته مدرسة (ييل) الأمريكية ، وكانت فكرة التوزيع ولاسيما التوزيع المتلازم تبنى على أنَّ الوحدات المقيّدة تتوزّع بشكلٍ متلازمٍ ؛ فكل واحدةٍ التزمت مكانًا خاصًّا بها – وظيفةً ودلالةً - ولا تتغير إلاّ لأجل تغيير المسار الذي كانت عليه ؛ لِتلبس ثوبًا قشيبًا لا تمتُّ إلى حالتها الأولى بأيَّةِ صلة ، وهذا ما نحاول أن نتريّث معه من خلال هذا البحث الذي جعلته على مقدمة ، وتمهيد وقفت فيه على مفهوم هذا التوزيع ، ومبحث مقسَّمٍ على محاور تتبَّعت فيها مصاديق هذا التوزيع في التراث العربي ، غير أنَّي حاولت تسليط الضوء على التراث الأندلسي ؛ لما وجدته من مادة دسمة في هذا المضمار ، ولقلة توجيه الباحثين أنظارهم إليه ، ثم تلته الخاتمة ؛ فالمصادر ، ومن الله التوفيق .

التَّمهيدُ :

قبل أن نومئَ إلى مصاديق التوزيع المتلازم ، يجدر بنا أن نعرج على المبدأ الذي يندلع منه التوزيع المتلازم .

إنَّ التوزيع المتلازم هو نوع من أنواع التوزيع الذي اتخذته المدرسة الأمريكية وسيلةً للتحليل ؛ لهذا عُرِّفَ بأنَّه (منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة (بلومفيلد) ، أو مدرسة ييل yale .. وكان محور اهتمامها توزيع الوحدات اللغوية)[١] ، وهذه الآلية قائمة على فكرة الاستبدال بين الوحدات أو العناصر اللغوية[٢] .

أمّا التوزيع المتلازم ؛ فهو توزيع لهذه الوحدات أو العناصر ، لكن بشكل يمكن أن نصفه بالمقيَّد ، أي : ذلك الارتباط بين العناصر بحيث لا توزّع العلامات الإسمية إلاّ مع الأسماء ، ولا الفعلية إلاّ مع الأفعال[٣] ، ومثال هذا ما أشار إليه (ابن مالك ٦٧٢هـ) في ألفيته[٤] :

بالجر، والتنوين ، والندا ، وال
ومسندٍ للاسم تمييز حصل
بتا فعلتُ ، وأتت ، ويا افعلي
ونون أقبلن ، فعلٌ ينجلي

فهذه الوحدات وزّعها بشكل دقيق ، فكل وحدة قد أخذت موقعها ووظيفتها التي تؤديها والبنية التي تدخل عليها ، فاللاصقة الإسمية خاصة بالدخول على الاسم ، وهذا ما تضمَّنه البيت الأول ، واللاصقة الفعلية خاصة بالفعل ، وهذا ما تضمّنه البيت الثاني ، ويمكن أن نقف عند توزيعه للواصق الإسمية ؛ لِما للأندلسيين من رؤية توجيهيَّة لذلك من خلال المكث مع المصاديق .

ـ مصاديق التوزيع المتلازم :

تمثّلت مصاديق هذا التوزيع المتلازم للبنية الإسمية في البيت الأول بالآتي :

أولًا- الجرّ :

تدخل حروف الجر على الاسم ؛ فتوجب عليه أن لا يقبل من الحركات سوى الكسرة ، غير أنَّ بعض الأسماء يستعيض بالفتحة منها ؛ لأنَّه ممنوع من الصرف ، وعلة منعه وجود طارئٍ خاص بالفعل طرأ على الاسم ، ومنها الثقل ؛ فالذي منع من الصرف صار أثقل من المصروف[٥].

ويبدو أنَّ هذه العلة لا تقوم على أساس منطقي ، وهذا ما جعل (السهيلي ٥٨١هـ) يعترض عليه متسائلًا : ((أثقل حسيٌّ هو أم ثقل عقلي ؟ ، فإنْ

أردتم ثقلًا يدرك بالحس ، إمَّا بحاسة اللسان ، وإمَّا بحاسة السمع ، فلا شكَّ أنَّ فَرَزْدَقًا ، وشَمَرْدَلًا ، ومُسْحَنْكِكًا ، وحلكوكًا ، واشهيبابًا أثقل على الحاستين من زينب ، وسعاد ، وحسناء ، وإن عنيتم ثقلًا عقليًّا يدرك بالقلب ، ويوجد في النفس ؛ فلا شكَّ أنَّ قولك : هَمٌّ ، وغمٌّ ، وسخطٌ ، وبلاءٌ ، وجذامٌ ، وبرصٌ ، أثقل على النفس أن نسمعه من حسناء ،و كحـلاء))[٦] .

وعلته لدى (ابن مضاء٥٩٢هـ) : ((أنَّ الاسم أكثر استعمالًا منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خفَّ ، وإذا قلَّ استعماله ثقل))[٧].

وإذا كانت العلة في منع الصرف هي الثقل ؛ فإنَّ المتبصّر في ألفاظ اللغة يجد ((في الأسماء ما هو أشدُّ شبهًا بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، وهي منصرفة نحو : أَقَامَ إقامةً وما أشبهه ؛ فإقامة مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودالٌّ على ما يدلُّ عليه من الحدث ، وعامل – على مذهبهم – كالفعل ، وهو مؤكِّد له ، والمؤكِّدُ تابعٌ للمؤكَّد ، كما أنَّ الصفة بعد الموصوف ؛ ففيه التأنيث ، والتأكيد ، والعمل ، ودلالة الاشتقاق ، وإنْ لم تكن فيه التاء نحو : قيام ، ففيه أنَّه لا يثنى ، ولا يجمع كما أنَّ الفعل كذلك))[٨] .

فوصف القدماء للممنوع من الصرف على أنه ثقيل بعيد عن المنطقية والصواب ؛ لأنَّ الكثير من الأسماء قريبة الشبه بالفعل ، وأنها مشتقة منه وثقيلة ، وهي مصروفة لا يوجد أيُّ مانعٍ يمنعها من الصرف ، ومن ثمَّ أنَّ ما يقولون به من مضارعة بين الاسم الممنوع من الصرف ، والفعل : أمر يرفضه التوزيع ؛ فغير مقبول أن يستبدل الاسم من الفعل ، وهذا القيد في منع الاسم قبول التنوين يُزال حالما وجد ((ما يقوم مقامه من ألف ولام ، وإضافة))[٩] ؛ لهذا وضَّح (السهيلي ٥٨١هـ) العلة في منع الصرف من خلال تعليقه على التنوين في أنَّ ((المانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال ، وإشعارًا بأنَّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متصل به ، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكّن كما ظنَّه قوم ؛ فإنَّ العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكّن اسم ، ولا أيضًا قِرْطَعْبَة ، وهُدَبِد ، ودُرْدَاقِس ، وهي كلها منصرفة بأكثر تمكنًا في الكلام من أحمرَ ، وأشعرَ))[١٠] .

فالعلة في منع الصرف للدلالة على أنَّ الاسم غير مضافٍ إلى ما بعده ، وهذا ما رشَّحه من المحدثين الأستاذ (إبراهيم مصطفى) في كتابه (إحياء النحو) ذاهبًا إلى أنَّ الفتحة حركة خفيفة أخفُّ من السكون ، وأنَّ الكسرة علم الإضافة ، تدلُّ على أنَّ الاسم متعلق بما بعده ، وإنْ فُتح ؛ فلا ارتباط له بما بعده أي : منفصل[١١].

وعبَّر عن الممنوع من الصرف بقوله : (وبيَّنا أنَّ الفتحة لم تنب عن الكسرة ، وإنّما الذي كان أنَّ هذا الاسم لمَّا حرم التنوين أشبه – في حال الكسر- المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه ، وحذفها كثير جدًا في لغة العرب ؛ فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، والتجأوا إلى الفتح مادامت هذه الشبهة ، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة ، وذلك إذا بدئت الكلمة بأل ، أو أُتبعت بالإضافة ، أو أُعيدَ تنوينها لسبب ما ؛ فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم كما هو واضح)[١٢].

وهذه الآراء الثلاثة تعكس لنا وجهة نظر مقبولة من الجانب المنطقي والتوزيعي للبنية وما يتعلّق بها من مضاف ، ومع هذه الدقّة في هذا التوجيه اعترض بعض المحدثين عليه ، ولاسيما ما ذهب اليه

(السهيلي٥٨١هـ) معتقدًا أنَّ (رأي السهيلي فيه نظر ؛ لأنَّ التنوين بصفته علامة للتنكير ؛ فمن الطبيعي أن يحذف عند الإضافة ؛ لأنَّ الإضافة تعني التعريف ، ووجود التنوين مناقض في حالة الإضافة ...)[١٣].

ويبدو أن صاحب هذا الرأي كان واهمًا في فهمه لكلام (السهيلي٥٨١هـ) ، وكأنَّ إشارته إلى التنوين أنه قسَّمَ الكلام على قسمين : عام ، وخاص ؛ فما كان منونًّا كان مخصصًّا ، ويفيد العموم في غير المنوّن ، وفي حال الإضافة يسقط التنوين ، وهنا تعمل الإضافة عمل التنوين .

ثانيًا - التنوين :

لا يخفى أنَّ((التنوين نون ساكنة زائدة ، تلحق الاسم بعد كماله تفصله عمّا بعده ، وفائدته الدلالة على أنَّ ما هو أصل في نفسه ، باقٍ على أصالته))[١٤] ، وفي هنا تفريق واضح ((بينه وبين نون منطلق ونحوه ؛ لأنَّ هذه أيضًا نون ساكنة زائدة ، ولكنَّها لا تلحق الاسم بعد كماله))[١٥].

فهذه النون ملازمة للاسم ، واشترط فيها أن تأتي بعد لامه دلالةً على كماله ، وهي تفترق افتراقًا تامًّا بينها وبين النون الداخلة في تشكيل البنية ، وموافقة القدماء على رأيهم هذا يلزمنا أن نصف توزيع هذه النون بالتوزيع المتكامل ؛ لأنَّهم لا يقبلون أيَّ استبدال بين كلٍّ من النونين ، وهذا ما ألحُّوا عليه .

وبالرجوع إلى علم الأصوات يثبت الدكتور خالد إسماعيل أنْ لا فرق بين النونين مخرجًا وصفةً في كل كلمة وردتا فيها[١٦]...، ويبدو أن في كلامه شيئًا من المقبولية ، لا من جهة المخرج والصفة ، بل إنَّ النون تحمل من المعنى المغيّر للدلالة ما إن دخلت في تشكيل البنية ، وكذلك نون التنوين ، لها القدرة على تغيير دلالة الاسم ، فإذًا ما الفارق بين الاثنتين ؟ ، أليستا شيئًا واحدًا ؟.

زد على هذا أنَّهم عندما يصفون التنوين بفصل الاسم عمّا بعده ، بعد كماله ، إشارةً إلى اكتمال البنية المقطعية ؛ إذ إنَّ نون التنوين صوت صامت ، جيء به لغلق البنية بصوت صامت قوي ، ولا حجة لهم فيما قالوا : إنها تقلب ألفًا في حال الوقف على المنصوب ؛ لأنَّ هذه النون زائدة ؛ فإذا أسقطناها انتهت البنية بالفتحة ، وهي حركة خفيفة ، وعلى الحق الأستاذ إبراهيم مصطفى أنْ وصفها أخفَّ من السكون ؛ لأنَّ الوقف على المضموم ، أو المكسور يجب أن يستبدل سكونًا ، والمنصوب لا يستبدل ؛ فإذا زيد زمن النطق ولَّد لنا الألف ؛ فقالوا في ضربت زيدًا : زيدا أي : تقلب من (ز ـَ ي/ د ـَ ن) (زـَ ي/ د ـَ) (ز ـَ ي/ د ـً) .

ثم أنهم عندما أسقطوا التنوين انتهت البنية بالفتحة ، وكان بإمكانهم أن يسقطوا هذه الفتحة كما في الضمة والكسرة ، والإسقاط يؤدي إلى حصول اللبس بين المنوّن (المحدد) وغير المنون (العام)؛ فجيء بالألف ؛ لخفتها ، ولوجود القرابة الصوتية بينهما أيضًا ، وهذا ما أفصح عنه (السهيلي ٥٨١هـ) في سبب اختيار النون ((أنَّ الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين وأبعاضها – وهي الحركات – متى قدر عليها فهي أخفُّ من غيرها ، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف به ، وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها ، وأواخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب ؛ فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال ،إلاّ عبر الحركات ، وغير حروف المد واللين هي أنفس الحركات ، إلا أنَّها مدت وطوِّلَ بها الصوت ...؛ فإذا لم يمكن الحركة ، ولا ما هي بعضها من الحروف ؛ فأشبه الحروف بحروف المد واللين (النون) الساكنة

؛ لخفائها ؛ وسكونها ، وأنها من حروف الزيادة ، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة ، وأخيرًا علامةً لتمكن الاسم ، وتنبيهًا على انفصاله ، ولذلك لا نجد فعلًا منونًّا أبدًا ؛ لاتصاله بفاعله ، واحتياجه إلى ما بعده))[١٧] .

إذًا لا فرق بين النون الداخلة في تكوين البنية ، وبين التنوين من جهة الدلالة ، والتوزيع على هذا الأساس .

ثالثًا ـ أل :

لازمت أل الاسم في مقدمته ، وكانت الغاية منها نقل الاسم من الشائع إلى الخاص ، أي : نقل الاسم من كونه غير مخصص إلى اعتباره أكثر تخصيصًا[١٨] ؛ فـ (رجل) غير محدّد ، فإذا قلنا : الرجل صار محددًا وخصِّصَ ، وبسبب تأديتها دور التخصيص أطلق عليها المحدثون بـ (المخصِّص) ، ولا تدخل إلاّ على الاسم (الرأس) ؛ ففائدة المخصص هي تخصيص الرأس الإسمي أو الفعلي ، وكان تحليلهم على الشكل الآتي[١٩] :

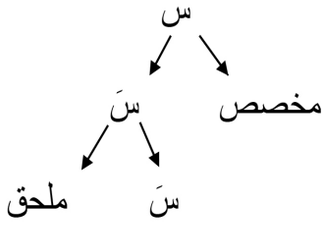

فإذا قلنا : الرجلُ قادمٌ ؛ فـ (قادمٌ) ملحق بـ (رجل) ، ويكون التحليل :

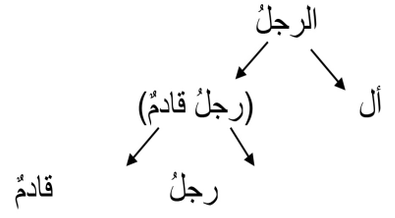

وبالتمعّن في هذا التحليل يمكن أن نفهم منه أنَّهم جعلوا المخصِّصَ سابقًا على الرأس ، ووظيفته تخصيص هذا الرأس ؛ فإذا كان الرأس إسميًّا كانت اللاصقة (أل) أكثر اللواصق تخصيصًا له من بين الأسماء ، حتى صارت ملازمةً للأسماء ، وبما أنَّ هذا المخصِّص يقوم بنفسه لتأدية هذا ، اقتضى الأمر أن يرفض تكراره ؛ فلا يجوز اجتماع (مخصِّص + مخصِّص + رأس إسمي) أي : (أل + أل + رجل) ، وهذا هو السبب الذي جعل النحويين يخطّئون الشعراء الذين أدخلوا (أل) على الفعل المضارع كقول الشاعر[٢٠] :

الحمارُ اليجدَّع

وكقولهم : ((الصَّبيُّ اليُخَدَّعُ))[٢١] ؛ لأنَّ الرأس الفعلي سُبِقَ بمخصِّصين : (أل) + اللاصقة (الياء والتاء) ، فكانت لاصقة واحدة تكفي للتخصيص ، ولكون الفعل مبهمًا لا يحدَّد إلاّ باللواصق الفعلية شُذَّ اعتبار(أل) التعريفية وسيلة لتخصيصه ، فاكتُفيَ بلواصقه الدالة على الفاعل .

رابعًا ـ البنية الندائية :

تختصّ البنية الندائية بدخول وحدات النداء عليها مثل (يا) النداء ؛ إذ قد لازمت مكانًا معيّنًا سابقةً على البنية ، وبما أنَّ الدرس الحديث يؤكد أنَّ (الحدود بين الصوائت والصوامت قد لا تكون واضحةً دائمًا أثناء الكلام ؛ فعندما يمدّ المرء الصوت الصائت ، ويقترب بمقدمة اللسان تدريجيًا نحو الحنك الصلب (الغار) يصبح الاحتكاك الناشئ عن مرور الهواء

مسموعًا ، وبذلك ينتقل المرء من صوتٍ صائت إلى صوت صامت احتكاكي كما هو الحال في (يا) الندائية)[٢٢] .

فنصف المصوت هذا (يـ ـً) تحول بسبب هذا الاحتكاك من مصوت إلى صامت ، كما لا يمكن أن نجعل هذه الأداة نائبةً مناب الفعل (أدعو أو أنادي) ؛ إذ إنَّ الدرس الحديث يرفض هذا النوع من الاستبدال ، وإنْ قالوا في المنادى ((منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي ، وهذا إذا أُظهِرَ تغير المعنى ، وصار النداء خبرًا))[٢٣].

وعلى هذا لا يمكن استبدال حرف النداء (يا) بهذا الفعل المحذوف ، وإنّما جعلت مع الاسم بمنزلة شيء واحد ، وهذا ما نبّه عليه بعض المحدثين مثل الدكتور المخزومي الذاهب إلى (أنَّ أُسلوب النداء ينبني على شيئين : أداة نداء ، ومنادى ، ومنها ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدرّ ، وليس فيه إسناد ، ولا يصلح عده في الجمل الفعلية كما قصد النحاة اليه ...؛ فليس في مثل قولهم : يازيدُ ، ويا عبداللَّهِ ، وياطالعًا جبلًا ، ويارجلًا صالحًا ، شيء من إسناد ، أو تقدير فعل ؛ لأنَّ ذلك كلَّه نداءٌ ، والنداء تنبيه ، ولاشيءَ غيره)[٢٤] .

وسايره على هذا الرأي الدكتور هادي نهر برأيهِ : (ورأينا أنَّ النداء مركب لفظي ، ليس فيه معنى فعل متعدٍّ ، وليس فيه إسناد ، وأنَّ حركة المنادى ليست أثرًا لعامل من العوامل ، ولكنَّها حركات لابدَّ لها من وصل الكلام أو تخفيفه ، وأنَّ من حقِّ المنادى أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّه ليس مسندًا اليه ؛ فيرفع ، ولا يضاف ؛ فيجرّ ، وحروف النداء تدلّ على التنبيه أصالةً لا نيابةً ، ولا يجوز اعتبار (يا) نائبةً عن أدعو ؛ لأنَّ النداء إنشاء ، وأدعو وما يليها خبر)[٢٥].

وفي ضوء هذا يمكن أن نؤيّد هذه الرؤية ؛ لأنَّ تركيب النداء تركيب لفظي إسمي تألّف من (مخصّص ، ورأس إسمي) أي : أنَّ التوزيع البنيوي لـ (يازيدُ) يتألّف من :

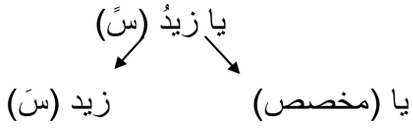

ومن ثم لا صحة لِما ذهب إليه المصنفون بأنَّ (يا) تنوب مناب الفعل ، وهذا ما رفضه (ابن مالك٦٧٢هـ) بقوله : ((مَن زعم أنَّ حرف النداء عوض محض ، رُدَّ عليه بجواز حذفه ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض ، والمعوض منه ...))[٢٦] .

فأداة النداء لا يجوز أن تستبدل مع الفعل، وهذا الرفض مفهوم من النصوص السابقة ومبدأ التوزيع ، ثم أنَّ المحدثين أنفسهم لا يقبلون بالمشابهة، فـ (محمد الشاوش) يرى أنَّ (النحاة غيرُ مطمئنين إلى اعتبار حرف النداء عوضًا للفعل ، فهو كالعوض، لكنَّه ليس هو تمامًا ، وسبب عدم اعتباره عوضًا : مخالفته لبعض أصول العوض ، ولأصول الحذف الذي يقوم عليه العوض ؛ إذ إنَّ تعويض الشيء لا يكون إلاّ بعد حذفه ...)[٢٧] .

وعلى هذا لا يجوز الاستبدال بين الأداة والفعل ، بيد أنّنا ذكرنا سابقًا أنّه لا يمكن لبنية أن تحلّ محلّ

بنية أخرى خارج صنفها ، وكذلك الأداة ؛ فلكل أداة معناها الخاص ، وهذا ما كان مصيبًا في توجيهه الدكتور المخزومي لهذه الأداة ، وهي عنده أداة تنبيه ، (ويدلّ على كون (يا) مثلًا استعملت هنا دالةً على التنبيه أصالةً لا نيابةً : دخولها على الفعل ، حيث لا يذكر منادى ، ولا يقصد إلى تقدير منادى في مثل قول ذي الرمة[٢٨] :

أَلَا يا اسلمي يا دارَ مَيَّ على البلا

ولا زالَ منهلًّا بجرعَائِكِ القَطْرُ

فالمنادى هنا هو (دارَ ميَّ) ، وقد نوديت بيا الداخلة عليها ، أمَّا (يا) الداخلة على الفعل ؛ فأداة تنبيه لم يرد بعدها منادى ، ولايصحُّ تقديره بعدها ؛ لأنَّ تقدير أيِّ منادى يحيل الكلام إلى ضربٍ من الحشو ، والفضول ، لا يليق بالمتكلّم العادي ، فضلًا عن الأديب ، أو الشاعر ، وقد استعملت (يا) قبل الفعل هنا ؛ لِتعبِّرَ عمّا تعبر عنه (ألا) ؛ لزيادةٍ في التنبيه ، وتوكيدٍ له ...)[٢٩].

إذًا هذه الأداة تدلّ على التنبيه ، إلاّ أنّنا نرى أنَّها ذات توزيع تكاملي؛ فهي ملازمة لموضع واحد لا تستبدل مع أيِّ أداةٍ من أدوات التنبيه ، فهي أقوى من كلِّ أداة ، وهذا ما صرَّح به الدكتور أيضًا : (وأكبر الظن أنَّ هذه الأدوات لا تتعدّى كونها أدوات تنبيه مثل (ألا) التي للتنبيه ، ومثل (ها) التي تدخل على أسماء الإشارة نحو : هذا ، وهذه ، وهؤلاء ، إلاّ أنَّها أقوى تنبيهًا منها ، وأدعى لالتفات المنادى ، وإسماعه الصوتَ...)[٣٠] .

وبما أنَّ التوزيع يرغم هذه الأداة على أن تكون سابقةً ؛ فإنَّها تضيف مطلبًا تعريفيًا للمنادى ، أي : (مخصص + رأس إسمي) ؛ لهذا رفضوا إدخال التنوين على المنادى المفرد المقصود ؛ لاجتماع علامتين للتعريف (مخصصتين) ، وهذا التوزيع الأخير مرفوض ؛ لأنَّ البنية لا يمكنها أن تتحمل هذا ، فـ : يا زيدُ (يـ ـَ / زـَ ي / د ـُ) أخفُّ من : يا زيدٌ (يـ ـَ / زـَ ي / دـُ ن) ؛ فكان إسقاط هذه النون ؛ لتقليل عدد المقاطع ، ثم أنَّ هذه النون تغلق المقطع المفتوح (د ـُ) (د ـُ ن) ؛ لأجل هذا بقيَ مفتوحًا حتى يتسنّى للمتكلم تغيير الدلالة ، وذلك بإبدال المقطع القصير المفتوح (د ـُ) إلى مقطع طويل مفتوح (د ـً) ، ونقوم باستبدال (يا) بـ (وا) ، وهنا يتحوّل الغرض من النداء إلى الندبة ؛ إذ ((يختصّ المندوب بجواز لحاق الألف في آخره ؛ لمدّ الصوت))[٣١] ، غير أنَّ هذه الألف ليست بلازمة ((إن شئت جعلته كسائر المناديات ، وإن شئت زدت في آخره ألفًا لمدّ الصوت))[٣٢] .

وبما أنَّ البنية يُقصَد بها الندبة كَثُرَ استبدال المقطع القصير بالمقطع الطويل المفتوح ؛ لهذا وجب أن نتبع المندوب في ((آخره ألفًا للمد ، وهاءً بعد الألف للوقف ، وتَبَيُّن الألف ؛ لأنَّها خفيةٌ تقول : وازيداه ، واعمراه ، وإنْ شئت قلت : يازيداه))[٣٣].

وبما أنَّ البنية انتهت بالمقطع الطويل المفتوح والمشهور (ميل العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر)[٣٤] ، كان المجيء بهذه الهاء للوقف أي : لاغلاق هذا المقطع دون غلقه بأيِّ صامت آخر ؛ لأنَّ ((الهاء تشبه الألف في الضعف والخفاء

والمخرج))[٣٥] ؛ فكانت مناسبةً للألف ، ثم أنَّ هذه الألف قد تُستَبدل بصوت مد آخر ؛ إذ إنَّ (العرب إنّما تستعمل القلب وما أشبهه إرادة الخفة والتجانس)[٣٦]، وهذا ما أشار إليه (ابن مالك٦٧٢هـ) بقوله [٣٧] :

والشكل حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا

إنْ يَكُنِ ٱلفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسًا

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ

وإنْ تَشَأْ فَالمَدُّ ، وإلهاء لَا تَزِدْ

إنَّ البنية المندوبة يجب أن نستبدلَ ألفها إلى حرف مجانس لِمَا قبلها ؛ فتُقلَبَ ياءً إذا لحقها كاف المخاطبة ، وواوًا مع ميم الجمع نقول :

وا غلامَ+كَ+ا+ه .

وا غلامَ+كِ+يـ+ه .

واغلامَكُ+مُ+و+ه.

نلحظ هذا الاستبدال بين هذه المصوتات أنَّه كان واجبًا ؛ إذ ((إنَّ ألف الندبة يُفتَحُ ما قبلها مالم يُخَف لبس ؛ فإنْ خيفَ اللبس كانت تابعةً لِما قبلها من الحركات))[٣٨] ؛ لأنَّ القصد من هذه الألف هو مدّ الصوت ؛ فإن بقيت ألفًا في الحالتين الأخيرتين ،وقع اللبس ، وذهب مدّ الصوت ؛ فلا يمكن الانتقال من كسرة أو ضمة إلى ألف ، وهذا مرفوض في العربية ؛ لأنَّ اللسان لا يطيق هذا الثقل فضلًا على حصول اللبس ، وهذا التوزيع لهذه المصوتات صار لازمًا في هذه المواضع ؛ لتتناسب مع الطبيعة المقطعية .

واذا كانت البنية في هذا الحال تتعرّض لزيادة المقاطع ؛ فإنها قد تتقلّص بإسقاط المقطع الأخير ، والذي يسمّى بـ (الترخيم) ، وهذا مصطلح يخالف (القرطبي ٤٦١هـ) غيره في الاستعمال ، فهو يطلقه على الألف و((التي يعني بها ألف الإمالة))[٣٩] ، وعند الآخرين لا يكون في غير النداء، فهو عند (ابن عصفور٦٦٩هـ) : ((حذف أواخر الأسماء في النداء ، وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي ، ألا ترى أنَّ حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها ، وتليين له ، ولا يكون هذا الحذف إلاّ في النداء))[٤٠].

غير أنَّ هذا الحذف يَشترَطُ فيه ((مراعاة النظير في الأسماء ، فإنْ أدَّى ذلك إلى عدم النظير لم يجز إلاّ بقاؤه على ما كان عليه قبل الحذف ، إلاّ أن ترجع بالتغيير إلى ما له نظير ؛ فتغير ، فمن ذلك : ثمود ، إن تركته على ما كان عليه قبل الحذف جاز ؛ لأنَّ المحذوف في تقدير الملفوظ به.

فإن جعلته بمنزلة ما لم يحذف منه شيء لم يكن له نظير ؛ لأنَّه ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة ، فتغيره بقلب الواو ياءً ، والضمة كسرة))[٤١].

وهنا نلحظ أنَّ النطق العربي يتجنّب نبر الطول ؛ لأنَّ الترخيم تخفيف ، والمقطع الطويل المفتوح الواوي يحتاج إلى كمية صوتية أكثر من المقطع الطويل المفتوح اليائي ؛ فكان التحوّل ؛ للتخلّص من هذه الكراهية .

وقد تلحق المنادى (ياء) الإضافة ، غير أنها تستبدل بـ (التاء) ؛ فقد ((عوضوا التاء من ياء الإضافة في قولهم : ياأبتِ ، ويا أُمَتِ ، فلا يُجمع بينهما ، ولا يستعمل في غير النداء ...، وكذلك (اللهم) ؛ لأنَّ الميم عوض من حرف النداء ، فلا

يجمع بينهما))[٤٢].

ويبدو أنَّ هذا الاستبدال جاء ؛ لأجل التخلّص من المدّ الموجود في المقطع المفتوح في يأبي(يـ ـَ / أـَ / بـ ـِ) ،وكان التخلّص من هذا المقطع الطويل المفتوح باستبداله بصوت صامت ، فكانت التاء أقرب إلى الياء من سواها من الأصوات ؛ فصارت البنية (يـ ـَ / أـَ / بـ ـَ/ ت ـِ) .

وأما (اللهم) فقد جعلوا الميم عوضًا من (يا) النداء ، ولا نرى أيَّ مسوغ لذلك ؛ لأنَّ (يا) الندائية توزَّع في بداية البنية ، ولو كانت عوضًا لحصل الاستبدال في بادئها كما حصل مع (اليا) و (التاء) .

ومع هذا يمكن أن نمضي مع بعض المحدثين الذين وصفوا لنا هذا التغيير من خلال الاستعمال في الأصل السامي الذي يعوِّل على استعمال التاء والميم ، غير أنَّ التطور اللغوي هو الذي أسقط هذا ؛ وأنَّ النحويين القدماء لم يدركوه ، وكان عليهم أن يدركوا هذا ، فليست الميم عوضًا من (يا) النداء ؛ لأنَّ اللغة العبرية تستعمل (اللوهيم) ،(وأنَّ العرب نطقوا لفظة (الوهيم) بما تطاوعهم به ألسنتهم ؛ فقالوا : اللهم ، أو أنَّهم أخذوها من السامية الأم المشتركة ، ولمّا جاء النحاة لم يلحظوا أصلها القديم ؛فقال فريق بالتعويض ، وفريق بالاختصار كما رأينا ، وبقي في المسألة ملحظان ، هما : لماذا التعويض بـ (ال) ، ولماذا (الميم) ؟ .

فأما (ال) فهي للتعظيم على ما ذهب إليه الكوفيون ...، وأمّا الميم فهي في اللغة العبرية علامة للجمع تستعمل للتعظيم كالضمير (نا) ؛ ولأنَّ الله عظيم ؛ فقد جمعت له علامتان هما (ال) و(الميم) ؛ فجاءت لفظة (اللهم) ، وليس كما قال النحاة)[٤٣] .

يمكن أن نفهم من هذا أنَّ بنية النداء بنية تلازمها لواصقها الخاصة بها ، بيدَ أنَّ الكيفية التي توزّع عليها تسمح لنا ؛ لنؤيّد (الدكتور المخزومي) و(الدكتور هادي نهر) باعتبارها من المركبات اللفظية المركونة إلى جانب الاسم ولا الفعل ؛ لأنَّ تقدير الفعلية فيها لا يتنافى مع الخبر والإنشاء ، وإنّما يرفضه الاستبدال ؛ لأنَّهم نزلوا الأداة منزلة الفعل ، وهذا لا يقبل ، بيد أنَّ لهذه الأداة مزية لا تسمح لها لتستبدل مع أداة أخرى ، وهذا ما يجعلنا نقبل كونها من المركبات اللفظية الإسمية .

ـ الخاتمة :

من خلال هذه الوقفة يمكن أن نسجل الآتي :

١. التوزيع المتلازم واحد من أنواع التوزيع ، يهتمّ بتوزيع الوحدات بشكل متلازم ، ولاسيما الوحدات أو اللواصق المقيدة التي تؤثّر في توجيه البنية الصرفية .

٢. لاصقة المصوت القصير (الجر) لا توزَّع إلاّ في نهاية البنية ، ولا تدخل إلاّ على الاسم من دون الفعل ؛ لخفّته ، لكنَّها تستبدل مع الفتحة ريثما ثقل الاسم؛ لشبهه بالفعل ، وهذه علة عمل عليها جلّ القدماء ، ولا سيما الأوائل ، أمّا الأندلسيون فلا يرون أنَّ هذا تعليل مطرد ؛ لأنَّه راجع إلى المتكلم الذي يوجّه هذه الحركات باختياره ؛ فهو يعدل عنها إلى الفتحة منعًا من حدوث اللبس مع الاسم المضاف ، وهذا ما تنظر إليه التوزيعية على أنه استبدال بين المصوتات

القصيرة .

٣- لاحقة التنوين توزّع في لام البنية ، ولا فرق بينه وبين النون الأصل من حيث الصفة والمخرج ، وهذا ما أثبته التوزيع ، غير أنَّها طارئة جيء بها لغلق المقطع الصوتي .

٤- (أل) التعريف وسيلة تخصيصية لازمت الاسم من دون الفعل ، وهذا ما وافق القدماء عليه الدرس الحديث بأنَّ الرأس الإسمي أو الفعلي يجب أن يسبق بمخصص ؛ فلا يقبل الاسم إلَّا مخصصًا واحدًا ، كما لا يسمح له أن يتنازل عن موقعه إلى موقع الفعل .

٥- وزعم الأندلسيون (ي) النداء سابقةً على الاسم ، وهي نائبة عن الفعل– حالهم حال أهل المشرق- إلاّ أنَّ الدرس الحديث بيَّنَ وهمهم في هذا ، وإنمّا هو مركب لفظي من (مخصّص + رأس إسمي) .

٦- الزوائد التي تلحق المنادى ترد لاحقةً له ، بررها الأندلسيون بوسيلة التعويض ، ويراها المحدثون وسيلةً للتخلص من الكراهية الصوتية .

الهوامش

١- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : د. نهاد الموسى : ٣٢ ،والمصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ماريو نوال : ٢٧ ، ولسانيات النص ، محمد خطابي : ١٩ ، و الأسلوبية والأسلوب د. عبد السلام المسدي : ١٠٩.

٢- ينظر م ن : ٢٤ – ٣٢ ، والمصطلحات المفاتيح في اللسانيات : ٢٧ .

٣- ينظر مقدمة لدراسة علم اللغة ، حلمي خليل : ٩٣ .

٤- ألفية إبن مالك في النحو والصرف ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي : ٩ .

٥- ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري : ١ / ١٩٤ .

٦- أمالي السهيلي في النحو ، واللغة ، والحديث ، والفقه ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي : ٢٢ .

٧- الرد على النحاة ، لإبن مضاء القرطبي : ١٣٦ .

٨- م ن : ١٣٦ – ١٣٧ .

٩- أمثلة الجزولية ، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين : ٤٥٤ .

١٠- أمالي السهيلي في النحو ، واللغة ، والحديث ، والفقه : ٢٤ .

١١- ينظر إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى : ٥٠ – ٥١ .

١٢- م ن : ١١٢ .

١٣- التحليل الصوتي للغة عند المستشرقين مايكل بريم نموذجًا ، د. موسى صالح الزعبي : ٢٦٦ .

١٤- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي : ٨ .

١٥- أمثلة الجزولية : ١٢١ .

١٦- ينظر التنوين والدلالة ، دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة ، د. خالد إسماعيل حسان : ١٧ (بحث) ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، ٢٨ ، ٢٠٠٧م.

١٧- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي : ٧٠ .

١٨- ينظر المقدمة الجزولية في النحو : ٩ .

١٩- ينظر التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن ، د. حمدان رضوان أبو عاصي : ١٤٥ - ١٤٦ (بحث) مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية ، مجـ ٤ ع ٣ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٢٠- البيت منسوب إلى ذي الخِرَق الطهوي ، شرح جمل الزجاجي (ابن خروف) : ١ / ٢٥٦ .

٢١- شرح جمل الزجاجي (ابن خروف) : ١ / ٢٥٧ .

٢٢- علم الأصوات اللغوية الفونيتيكيا د. عصام نور الدين : ١٨٩ .

٢٣- الرد على النحاة : ٧٩ – ٨٠ .

٢٤- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي : ٣٢٨ .

٢٥- التراكيب اللغوية ، د. هادي نهر : ٢٥٥ – ٢٥٦ . ...

٢٦- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٣ / ٢٤٢ .

٢٧- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، تأسيس (نحو النص) ، محمد الشاوش : ٢ / ٦٧٤ .

٢٨- من ديوان ذي الرمة : ١٠٢ .
٢٩- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٢٨ – ٣٢٩ .
٣٠- م ن : ٣٢٦ – ٣٢٧ .
٣١- المقدمة الجزولية في النحو : ١٩٠ .
٣٢- تلقيح الالباب على فضائل الاعراب ، أبو بكر محمد بن عبد الملك الأندلسي المعروف بإبن السراج الشنتريني : ١٧٧ .
٣٣- كتاب الواضح في علم العربية ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي : ١٩٦ .
٣٤- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، د. فوزي الشايب : ١٠٣ .
٣٥- شرح الهداية ، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي : ٢١٣ .
٣٦- م ن : ٢١٢ .
٣٧- ألفية إبن مالك في النحو والصرف : ٤٦ .
٣٨- تلقيح الالباب على فضائل الاعراب : ١٧٨ .
٣٩- الموضح في التجويد ، لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد الأنصاري القرطبي : ٣٤ .
٤٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ١١٣ .
٤١- تلقيح الألباب على فضائل الاعراب : ١٧٥ – ١٧٦.
٤٢- م ن : ١٧٣ .
٤٣- النحو كما أراه أنا ، د. عائد كريم علوان الحريزي : ٣٠٣ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، د. فوزي الشايب ، ط ١ ، عالم الكتب الحديث إربد – الأردن ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، د.ط ، دار الآفاق العربية ، د.ت .

٢- الأسلوبية والأسلوب د. عبد السلام المسدي ، ط ٥ ، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦ م .

٣- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس (نحو النص) ، محمد الشاوش ، ط ١ ، المؤسسة العربية للتوزيع – تونس ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٤- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، د . ط ، دار القلم بيروت – لبنان ، د. ت .

٥- أمالي السهيلي في النحو ، واللغة ، والحديث ، والفقه ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، مطبعة السعادة ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

٦- أمثلة الجزولية ، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين ،دراسة وتحقيق : د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، ط ٢ ، دار صادر – بيروت ،١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

٧- التحليل الصوتي للغة عند المستشرقين مايكل بريم نموذجًا ، د. موسى صالح الزعبي ، ط ١ ، عالم الكتب الحديث للنشر والوزيع ، ٢٠١٢م .

٨- التراكيب اللغوية ، د. هادي نهر ، د. ط ، دار اليازوري – عمان ، ٢٠٠٤م .

٩- تلقيح الألباب على فضائل الإعراب ، أبو بكر محمد بن عبد الملك الأندلسي المعروف بإبن السراج الشنتريني (٥٤٩هـ) ، تحقيق : أحمد حسن إسماعيل ، ط ١ ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م .

١٠- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، د. ط ، دار المعارف ، د. ت.ديوان ذي الرمة ، قدَّم له وشرحه أحمد حسن بسج ، ط. الثانية ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ٢٠١٠م .

١١- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تأليف : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٢- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠) ، تحقيق ودراسة : د. سلوى محمد عرب ، د.ط ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨هـ .

١٣- شرح جمل الزجاجي ، لإبن عصفور الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، د.ط ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٤- شرح الهداية ، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ) ، تحقيق ودراسة : د. حازم سعيد حيدر ، ط ١ ، دار عمان للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .

١٥- علم الأصوات اللغوية الفونيتيكيا د. عصام نور الدين ، د . ط ، دار الفكر اللبناني ، د . ت .

١٦- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ٢٠٠٥م .

١٧- كتاب الواضح في علم العربية ، لأبي بكر محمد

بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، تحقيق : د. أمين علي السيد ، د. ط ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥م .
١٨- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب ، محمد خطابي ، ط ١ ، المركز الثقافي العراقي ، ١٩٩١م .
١٩- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ماري نوال غاري بريور ، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني ، د.ط ، ٢٠٠٧م .
٢٠- المقدمة الجزولية في النحو ، تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ) ، تحقيق وشرح : د. شعبان عبد الوهاب ، راجعه : د. حامد أحمد نيل ، د. فتحي محمد أحمد جمعة ، د. ط ، د. ت .
٢١- مقدمة لدراسة علم اللغة ، د. حلمي خليل ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٥م .
٢٢- الموضح في التجويد ، تأليف : الشيخ الإمام أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد الأنصاري القرطبي المغربي (٤٦١هـ) ، ضبطه ووضع حواشيه : أحمد فريد المزيدي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٢٣- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ) ، حققه وعلق عليه : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد عوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٢٤- النحو كما أراه أنا ، د. عائد كريم علوان الحريزي ، د . ط ، دار السراج المنير للطباعة والنشر ، ٢٠١٥م .
٢٥- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى ، ط. الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٢٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، تأليف : أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤١٠-٤٧٦هـ) ، دراسة وتحقيق : الأستاذ رشيد بلجيت ، د. ط ، مطبعة فضالة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

البحوث المنشورة

١- التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن ، د. حمدان رضوان أبو عاصي ، مجلة جامعة الشارقة مجـ ٤ ع ٣ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٢- التنوين والدلالة ، دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة ، د. خالد إسماعيل حسان ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، ٢٨ ، ٢٠٠٧م.